

أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الفلسطيني للسنوات 2009 - 2018)

■ أ. أبوبكر عثمان الرقيعي* ■ د. بشير خليفة الفزاني** ■ أ. حمزة ميلاد افحيج***

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى بيان أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في دولة فلسطين خلال الفترة الزمنية الممتدة (2009 - 2018). ومن أجل تحقيق ذلك فقد أجريت الدراسة على البنك الفلسطيني الإسلامي.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات والإجابة على أسئلة الدراسة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل المربحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في البنك الإسلامي الفلسطيني، وهذا مؤشر جيد على زيادة الطلب على التمويل بالمربحة للأمر بالشراء، مما قد يسهم في زيادة الاستثمارات في أصول البنك الإسلامي الفلسطيني.

وكذلك وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل المربحة للأمر بالشراء على كل من العائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم العادي من الأرباح في البنك الإسلامي الفلسطيني، مما يعود بشكل إيجابي ومباشر على المساهمين، وبالتالي ارتفاع قيمة السهم في سوق الأوراق المالية.

وفي ضوء نتائج الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: الاهتمام بتنويع توظيف الموارد المالية لدى البنك الإسلامي الفلسطيني، وذلك بتفعيل أكثر لصيغ التمويل الأخرى، والعمل على تحقيق التوازن بين صيغ التمويل الإسلامية.

● **الكلمات الدالة:** المربحة للأمر بالشراء، الربحية، البنك الإسلامي الفلسطيني.

* عضو هيئة تدريس بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.

** عضو هيئة تدريس بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس.

*** عضو هيئة تدريس بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس

■ Abstract

The study aimed at demonstrating the impact of Murabaha financing for the purchase order on the profitability of Islamic banks operating in the State of Palestine during the extended period (2009 - 2018). The study included the Palestinian Islamic Bank. Data were collected from the annual financial reports issued by the Palestinian Islamic Bank.

The study relied on the analytical and descriptive approach in order to achieve its objectives and reach the desired results of this study.

The study performed a simple regression analysis to test hypotheses and answer study questions.

One of the most important results of the study is the statistically significant impact of Murabaha financing for purchase order on the return on assets in Palestine Islamic Bank. The Palestinian.

The study also found that there is a statistically significant impact of Murabaha financing for the purchase order on both the return on equity and the share of profits in the Palestinian Islamic Bank, which is positively and directly on the shareholders, thus increasing the value of the stock in the market market which increases the market value of the bank.

The study recommended several of the recommendations of the study.

■ المقدمة:

تشهد الساحة الدولية والإقليمية والمحلية تطوراً هائلاً في الصناعة المصرفية الإسلامية سواء في إنشاء مصارف جديدة أو في تحويل بعض المصارف التجارية إلى العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى تقديم العديد من المصارف، للعمل المصرفي الإسلامي إلى جانب العمل المصرفي التقليدي.

هذا ولقد صاحب هذا التطور في السوق المصرفي الإسلامي، تطوراً مماثلاً في وسائل الاستثمار الإسلامية المقدمة للعملاء في المصارف الإسلامية، لتصل حالياً إلى حوالي أكثر من خمس عشرة وسيلة استثمارية مستخدمة بالمصارف الإسلامية (com.alwaqt.www).

حيث تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، لعل من أهمها تحقيق أداء مالي جيد وذلك من خلال تحقيق أرباح وعوائد مجزية تزيد على الأقل على العائد الخالي من المخاطر، والمحافظة على قيمة الأموال المستثمرة من التآكل بسبب مخاطر التضخم،

والقيمة الزمنية للنقود، مع العمل على تنمية تلك الأموال، واستغلال جميع الفرص المتاحة أمامها للاستثمار في سبيل تحقيق الأهداف ، بما تسمح بها قوانين المصارف الإسلامية. ونظراً للأهمية الاقتصادية التي تتمثل في ربحية وسهولة التطبيق وقلة المخاطر في استخدام أدوات صيغ التمويل الإسلامي، توسعت العديد من المصارف بالعمل بصيغ التمويل الإسلامي. هذا وقد احتلت أدوات صيغ التمويل الإسلامي اليوم مكانة كبيرة لدى معظم المصارف العاملة في العالم العربي والإسلامي وبالأخص في دولة فلسطين، مما استوجب الأمر الاهتمام بها واستخدامها وتفعيلها باعتبارها ثمن الدخول والنجاح في السوق المعاصر الذي يتطلب المزيد من الخدمات التي تقدم للعملاء بمستوى متميز، حيث إنه لا يوجد أدنى شك في أهمية صيغ التمويل، حيث إنها ستمكن المصارف من تحقيق الأرباح واكتساب ميزة تنافسية فيما بينها، هذا وقد أصبحت صيغ التمويل أكبر ميزة للخدمات المقدمة، وسلاحاً تنافسياً قوياً للمصارف التي تستخدم هذه الصيغ، حيث توسعت المصارف في تعاملاتها الإسلامية والتي من بينها صيغة التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء موضوع الدراسة.

ولهذا تسعى المصارف الإسلامية للارتقاء بمستوى خدماتها المصرفية حتى تصل درجة التفوق الذي يعد مثلاً يتوق إليه كل من مقدمي الخدمة والمستفيدين منها على حد سواء، وذلك من أجل تحسين مستوى أدائها والذي يتجلى في هدف الربحية.

هذا وقد ظهرت فكرة الدراسة لإبراز تطبيق صيغة التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء في المصارف الإسلامية وذلك من خلال تحسين معدلات الربحية.

■ مشكلة الدراسة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي، تم الأدراك أن هناك متغيرات عديدة لا تؤخذ في عين الاعتبار من قبل الباحثين ومسؤولي المصارف الإسلامية - هذا حسب علم الباحثين حول قياس أثرها على ربحية المصارف ومن هذه المتغيرات صيغ التمويل بشكل عام وبالمراجحة للأمر بالشراء بشكل خاص، حيث تلعب هذه المتغيرات دوراً محورياً في ربحية المصارف، لذلك فإن الغرض من هذه الدراسة هو بيان أثر المراجحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في دولة فلسطين للفترة من 2009 إلى 2018 ، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة وفق التساؤل الرئيس التالي:

● هل هناك أثر في تطبيق صيغة التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على ربحية البنك

الإسلامي الفلسطيني ؟

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيس يتطلب الأمر الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في البنك الإسلامي الفلسطيني؟

2- ما أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على العائد على حقوق الملكية في البنك الإسلامي الفلسطيني؟

3- ما أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على نصيب السهم من الأرباح في البنك الإسلامي الفلسطيني؟

■ هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على ربحية البنك الإسلامي الفلسطيني، وتقييم الربحية وذلك من خلال اختبار وتحليل أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على ربحية البنك الإسلامي الفلسطيني، كذلك محاولة معرفة إذا كان أداء البنك مقبولاً أم لا في استثمار صيغة التمويل بالمربحة للأمر بالشراء وبالتالي تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بأدوات وصيغ التمويل، بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة من أدوات وصيغ التمويل بشكل يحقق الأهداف، وبناء عليه ستحاول الدراسة الوصول إلى ما يلي:

1- معرفة أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في البنك الإسلامي الفلسطيني.

2- معرفة أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على العائد على حقوق الملكية في البنك الإسلامي الفلسطيني.

3- معرفة أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على نصيب السهم من الأرباح في البنك الإسلامي الفلسطيني.

■ أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، والذي يتناول تقييم أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على ربحية البنك الإسلامي الفلسطيني، حيث تشكل هذه الأرباح للبنك الإسلامي الفلسطيني حافزاً تمكن المصرف من استقطاب موارد مالية جديدة، وإعادة استثمارها وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي التي تراعى فيها معايير السلامة والسيولة والعائد، وتعيد صياغة العلاقات فيما بينها بما يؤدي إلى تعظيم العائد المتحقق، كما

أن حجم الفوائض المالية للبنك يمكن أن تسهم في عمليات الاستثمار بالأدوات وصيغ التمويل المختلفة في الاقتصاد بشكل عام، فضلاً عن أن الدراسات السابقة عن المصارف الإسلامية غطت فترات قصيرة نسبياً، وتناولت تقييم أدوات الصيرفة الإسلامية دون التطرق لدراسة أثر التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية، مما يعطي للموضوع أهمية خاصة، متمثلة في تحليل وتقييم الربحية للبنك الإسلامي الفلسطيني، وتقديم بعض الرؤى لمتخذي القرار والمشرعين حول ربحية البنك الإسلامي الفلسطيني ومساعدة المصارف الإسلامية في محاولة معالجة أوجه القصور الموجودة بها، وخصوصاً في إدارة مصادر الأموال واستخداماتها، وإيجاد الحلول العلمية لها سعياً للارتقاء بأداء المصارف الإسلامية، بشكل يحقق الأهداف المرجوة من تكوينها.

■ منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، حيث إنه يهتم بالتعرف على مظاهر المشكلة ويشمل تحليل البيانات وقياسها للتوصل إلى توصيف دقيق للمشكلة ونتائجها وقد اقترن ذلك بإجراء تجربة كمية إحصائية تعزز إمكانية الاستقرار منهجاً علمياً، وتم اتباع منهج دراسة الحالة باعتبار أن الدراسة مقتصرة على دراسة حالة البنك الإسلامي الفلسطيني.

■ مجتمع وعينة الدراسة:

- مجتمع الدراسة: يتألف مجتمع الدراسة من المصارف الإسلامية العاملة بدولة فلسطين خلال الفترة الممتدة 2009 – 2018.
- عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة (البنك الإسلامي الفلسطيني).

■ فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة وأهداف الدراسة صيغت الفرضية الرئيسية التالية:

H_{01} : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على ربحية البنك الإسلامي الفلسطيني.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

H_{01-1} : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في البنك الإسلامي الفلسطيني.

H_{01-2} : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على العائد على حقوق الملكية في البنك الإسلامي الفلسطيني.

H_{01-3} : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمربحة للأمر بالشراء على نصيب السهم العادي من الأرباح في البنك الإسلامي الفلسطيني.

■ النموذج القياسي المستخدم لاختبار فرضية الدراسة:

يتكون النموذج القياسي من العناصر التي تعكسها المعادلات التالية:

$$ROA = \alpha + B_1 RMPO + \varepsilon$$

$$ROE = \alpha + B_2 RMPO + \varepsilon$$

$$ESP = \alpha + B_3 RMPO + \varepsilon$$

حيث: $RMPO$ = تمثل التمويل بالمربحة للأمر بالشراء في البنك الإسلامي الفلسطيني.

α = المقطع الثابت للنموذج.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ = حساسية عائد المتغيرات المستقلة إلى ربحية البنك الإسلامي الفلسطيني.

(ROA) = ويعبر عنه بالعائد على الأصول.

(ROE) = ويعبر عنه بالعائد على حقوق الملكية.

(ESP) = ويعبر عنه بنصيب السهم من الأرباح.

(ε) = الخطأ العشوائي.

4. التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تعتمد الدراسة على مجموعة من المتغيرات اللازمة لإجراء تحليل أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء، كمتغير مستقل على ربحية البنك الإسلامي الفلسطيني، وبهذا تنقسم المتغيرات إلى متغير تابع يعبر عنه بربحية البنك الإسلامي الفلسطيني، ويتم قياسها بالأبعاد التالية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، نصيب السهم العادي من الأرباح) وذلك لقياس أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على ربحية البنك الإسلامي الفلسطيني تطلب ذلك استخدام المقاييس الآتية:

المتغير التابع: ربحية البنك الإسلامي الفلسطيني ويتم قياسه:

● معدل العائد على الأصول: ويرمز له بالرمز (Return on Assets ROA)

يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية و قدرة الإدارة على تحقيق العوائد على الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا

التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة (رفاقدة، 2016).
ويحسب وفق المعادلة التالية: العائد على الأصول ROA = صافي الدخل / مجموع الأصول

● **معدل العائد على حقوق الملكية: ويرمز له بالرمز (Return on Equity (ROE)**

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ونجاح إدارة البنك في استخدام مصادر أمواله الداخلية في تحقيق الأرباح، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح من خلال موارده الداخلية (عبادة، 2008). وتحسب وفق المعادلة التالية:

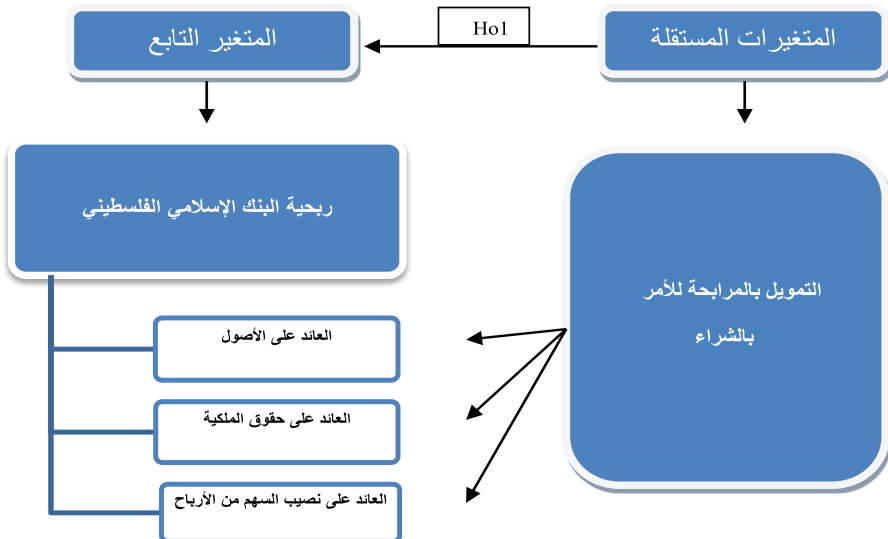
العائد على الحقوق الملكية ROE - صافي الدخل / حقوق الملكية

● **نصيب السهم العادي من الأرباح: ويرمز له بالرمز (Earnings Per Share EPS)**

وتقيس هذه النسبة كمية الأرباح التي تخص كل سهم عادي في نهاية الفترة المالية، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح، وهذا من شأنه أن يرفع من قيمة السهم في سوق الأوراق المالية (الحنيطي، وملاحيم، 2016). وتحسب وفق المعادلة التالية:

نصيب السهم العادي من الأرباح EPS - صافي الدخل / عدد الأسهم العادية

■ **انموذج الدراسة:** يمكن تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة على النحو التالي:



الشكل رقم (1) انموذج الدراسة

● المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الأدب النظري والدراسات السابقة

■ حدود الدراسة:

تم دراسة أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية، وقد شملت البنك الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2018، وهي فترة تفي بمتطلبات التحليل الإحصائي، فضلاً عن أنها كافية للحصول على نتائج تعكس إلى حد كبير الواقع الفعلي لموضوع الدراسة.

■ مصادر البيانات:

تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسة من مصادر تقارير النشاط وقوائم الدخل والمركز المالي لبنك الإسلامي الفلسطيني خلال فترة الدراسة، مع الاستعانة بما هو متوفر من كتب ومراجع ودوريات.

■ الدراسات السابقة:

تناول العديد من الدراسات موضوع أدوات الصيرفة الإسلامية وصيغها وأساليبها وكيفية تطبيقها ووسائل تطويرها، والمعالجة الشرعية والاقتصادية لها، والتحديات التي تواجهها في المصارف التجارية والإسلامية، وقد اهتمدى الباحثون إلى الدراسات التالية بموضوع البحث حسب ما توفر للباحثين من دراسات سابقة (وقد تم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث):

● دراسة: (بلتاجي، 1997) بعنوان معايير تقييم أداء المصارف الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية. هدفت الدراسة إلى إيجاد معايير لتقييم أداء المصارف الإسلامية والتعرف على مدى تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها خلال عقدين من الزمن، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها:، إنه لا يوجد معايير محاسبية لاستخدامها في تقييم الأداء للمصارف الإسلامية، وأن المربحة هي الصيغة المفضلة لدى المصارف الإسلامية، وأن باقي الصيغ الأخرى كانت محددة الاستخدام ويرجع ذلك إلى ارتفاع المخاطرة فيها، و أوصت الدراسة بإصدار معايير لتقييم أداء المصارف الإسلامية، والعمل على الحد من مخاطر تطبيق المضاربة والمشاركة.

● دراسة: (شيخ عثمان، 2009) بعنوان إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية (دارسة تحليلية تطبيقية مقارنة) هدفت الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات / المطلوبات، وتقييم عوامل السيولة والربحية والمخاطر لدى إدارة المصارف للموجودات والمطلوبات. وقد توصلت إلى نتائج أهمها: أن المصارف

التقليدية والإسلامية لم تعط أهمية للتمويل طويل الأجل عند إدارتها للموجودات، وأن المصارف التقليدية توزع مواردها من الودائع بين عمليات التمويل القصيرة الأجل والطويلة، بينما المصارف الإسلامية توزع مواردها من الودائع على عمليات التمويل قصيرة الأجل فقط، كما توصلت أيضا إلى أنه لا يوجد هناك فروق معنوية لمعدل العائد على حقوق المساهمين لدى المصارف التقليدية والإسلامية.

● دراسة: (الحنيطي، وملاحيم، 2016) بعنوان أثر سعر المراجحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية هدفت إلى إبراز تحديد سعر المراجحة في المصارف الإسلامية والعوامل المؤثرة في تحديده وما الأساس أو المراجع التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد سعر المراجحة. وقد توصلت إلى عدة نتائج من أهمها: أن هناك أثراً لسعر المراجحة على العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية، وكذلك وجود أثر لسعر على العائد على حقوق الملكية. وقد أوصت بزيادة تنوع أدوات وصيغ التمويل الإسلامي.

● دراسة: (سكيك، 2015) بعنوان أثر التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على نمو رأس المال العامل هدفت لتعرف على أثر التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على نمو رأس المال العامل في المشاريع الصغيرة، وقد توصلت لنتائج أهمها أن الإغاثة الإسلامية تطبق عدداً من المعايير التي تحكم حجم ونوعية التمويل الذي يهدف إلى نمو رأس المال العامل، كما تتبع سياسات واضحة تعمل على تشجيع المستثمرين والتي تلبى متطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لصيغة المراجحة للأمر بالشراء باعتبارها بديلاً مناسباً عن مصادر التمويل التقليدية. وقد أوصت بضرورة قيام الإغاثة الإسلامية بتصميم خطة عمل واضحة تتعلق بآفاق التوسع في التمويلات الممنوحة، مع ضرورة العمل نحو توفير بيئة قانونية وتشريعية مناسبة تساهم في ضبط فترة التحصيل بهدف المساعدة في استرجاع رأس المال.

● دراسة: (حنكة، 2015) بعنوان بيع المراجحة للأمر بالشراء ودوره في زيادة ربحية المصارف الإسلامية هدفت للتعرف على صيغة المراجحة للأمر بالشراء من الجانب الشرعي وما لها وما دورها في المراجحة. وقد توصلت أهم النتائج بأن المراجحة للأمر بالشراء تقوم بدور معتبر في زيادة ربحية المصارف. وقد أوصت بعدم الإفراط في الاعتماد على صيغة المراجحة وإعطاء المجال لصيغ الأخرى بالتطبيق، وكذلك الاستفادة من تجارب المصارف الأخرى في صيغ التمويل.

● دراسة: (فخري وقادر، 2016) بعنوان مؤشرات الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه هدفت لتسليط الضوء على بيان أثر رأس المال والسيولة وسعر الصرف والتضخم وسعر الفائدة على ربحية المصارف، هذا وقد توصلت إلى أن رأس المال المدفوع وسعر الفائدة يرتبط بعلاقة طردية مع مستوى الربحية، ويرتبط سعر الصرف ومعدل التضخم وحجم السيولة بعلاقة عكسية مع الربحية. وقد أوصت بإنشاء وحدات إدارية متخصصة لمتابعة حركة أسعار الصرف وتذبذبات التضخم وسعر الفائدة.

وبهذا يمكن تلخيص أهم ما جاء بالدراسات السابقة: أن المؤشرات المالية تستطيع أن تعكس مستوى الأداء المالي في أي مصرف إلا إن نتائجها تختلف من دولة إلى أخرى، و أن المؤشرات المالية تساعد على اتخاذ القرارات المالية اللازمة، كما اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى أنها تناولت فترة زمنية أطول وهذه الفترة مدتها عشر سنوات.

■ الجانب النظري من الدراسة:

اتجهت معظم المصارف نحو التشريعات الإسلامية للبحث عن مصادر تمويل إسلامية لتوظيف أموالها، وكانت من بين هذه المصادر التمويلية التمويل بالمربحة للأمر بالشراء وهي إحدى الصيغ المناسبة في العمل المصرفي الإسلامي في تمويل الأنشطة الاقتصادية (قنطجي، 2010)، كما تعتبر المربحة أحد أنواع بيوع الأمانة التي يتعامل الناس بها منذ زمن والتي تقوم على أساس كشف رأس المال للسلعة المعروضة للبيع (انتوجري، 2013) حيث تحتل المربحة في المصارف الإسلامية نصيب الأسد، حيث تمثل ما بين 40% - 90% من مجمل عمليات المصارف الإسلامية (كاظم، ويوسف، 2009).

● مفهوم المربحة للأمر بالشراء: (حمود، 1976) نشأ هذا الاصطلاح منذ عام 1976م وأول من استعمله بهذا الشكل هو د. سامي حمود في رسالته للدكتوراه المقدمة إلى جامعة القاهرة - كلية الحقوق بعنوان (تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية).

● تعريف المربحة لغة: من الربح (بكسر الراء) وهو النماء، والربح بالتحريك أي بفتح الراء والباء، والربح والرياح (بفتح الراء) بمعنى النماء في التجار، وهو اسم ما ربحه، يقال رابحته على السلعة مربحة، أي أعطيته ربحاً (أبن منظور، 2005).

● تعريف المربحة اصطلاحاً:

فقد عرفها الفقهاء وإن كانت تختلف في اللفظ إلا إنها تتفق في المعنى بتعريفات كثيرة منها:

○ المراجحة عند الحنفية: بيع بزيادة معلومة على ما ملكت به (السرخسي، 1989)، أو بيع الثمن الأول مع زيادة ربح (أبوزيد، 1986).

○ المراجحة عند المالكية: هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة، ويشترط عليه ربحاً معيناً (ابن رشد، 2004)، أو بيع السلعة بالثمن الذي اشترى به وزيادة ربح معلوم (الدردير، 1986).

○ المراجحة عند الشافعية: بيع ما اشتره بما اشتره به وزيادة (الشربيني، 1997)، أو عقد الثمن فيه على ثمن المبيع الأول مع زيادة (الرافعي، 1997).

○ المراجحة عند الحنابلة: يبعه بثمنه وبيع معلوم (ابن قدامة، 1997).

كما عرفها العلماء المعاصرون بعدة تعريفات منها:

○ عرفها (حمودة، سبق ذكره) بقوله أن يتقدم العميل إلى المصرف طالباً منه شراء السلعة المطلوبة بالوصف الذي يحدده العميل وعلى أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة فعلاً مراححة بالنسبة التي يتفقان عليها ويدفع الثمن مقسطاً حسب إمكانياته).

○ وجاء تعريف: ملحم المراجحة للأمر بالشراء في قانون البنك الإسلامي الأردني بما يلي: (قيام البنك بتنفيذ طلب التعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك - كلياً أو جزئياً وذلك مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء).

○ وعرفه المصري، يونس بقوله (أن يتقدم في شراء سلعة إلى المصرف لأنه لا يملك المال الكافي لسداد ثمنها نقداً ولأن البائع لا يبيعها له إلى أجل إما لعدم مزاولته للبيوع المؤجلة أو لعدم معرفته بالمشتري أو لحاجته إلى المال النقدي فيشتريها المصرف بثمن نقدي ويبيعها إلى عميله بثمن مؤجل أعلى).

○ وعرفه الأشقر بقوله (يتفق البنك والعميل على أن يقوم البنك بشراء البضاعة.. ويلتزم العميل أن يشتريها من البنك بعد ذلك ويلتزم البنك بأن يبيعها له وذلك بسعر عاجل أو بسعر أجل تحدد نسبة الزيادة فيه على سعر الشراء مسبقاً).

○ وعرفه الباحث أحمد ملحم بقوله (طلب شراء للحصول على موصوف مقدم من العميل إلى مصرف يقابله قبول من المصرف ووعد من الطرفين الأول بالشراء والثاني بالبيع بثمن وبيع يتفق عليهما مسبقاً).

أطراف بيع المراجحة للأمر بالشراء: (الكباشي، 2008) له ثلاثة أطراف أي إنه يتكون

من ثلاثة متعاقدين.

- **الطرف الأول:** الأمر بالشراء وهو الطرف الذي يرغب بالشراء.
 - **الطرف الثاني:** المصرف الإسلامي وهو الطرف الذي يقوم بعملية الشراء من البائع وبيع السلعة والمعلوم للمشتري حسب الاتفاق.
 - **الطرف الثالث:** هو الطرف الذي يملك السلعة.
- وهذا الأمر يختلف فيه بيع المرابحة للأمر بالشراء عن المرابحة المعروفة عند الفقهاء المتقدمين حيث إن المرابحة المعروفة عند الفقهاء المتقدمين ثنائية الأطراف.
- **خطوات إتمام عملية بيع المرابحة للأمر بالشراء:** (سمحان، 2013):
 - 1 - يقدم العميل طلب للمصرف لشراء سلعة موصوفة.
 - 2 - موافقة المصرف على طلب العميل لشراء السلعة الموصوفة.
 - 3 - وعد من العميل لشراء السلعة الموصوفة من المصرف بعد تملك المصرف لها.
 - 4 - وعد من المصرف ببيع السلعة الموصوفة للعميل وقد يكون الوعد ملزماً.
 - 5 - شراء المصرف للسلع الموصوفة نقداً.
 - 6 - بيع المصرف للسلعة الموصوفة للعميل على أقساط مع زيادة ربح متفق عليه.
- المراحل الأساسية لعقد بيع المرابحة للأمر بالشراء** (سمحان، سبق ذكره):
- 1 - مرحلة الوعد: حيث يتم في هذه المرحلة بأن يعطي العميل وعداً للمصرف بأن يشتري منه السلعة التي أمره بشرائها بعد أن يملكها.
 - 2 - مرحلة التملك: وهذه المرحلة يقوم فيها المصرف بالشراء من التاجر أو البائع فيتم إبرام العقد الأول الشراء من البائع إلى المصرف.
 - 3 - مرحلة البيع: وفي هذه المرحلة يتم بيع السلعة المتفق عليها بين المصرف والعميل وذلك بإبرام العقد الثاني البيع من المصرف إلى العميل.
 - 4 - المرحلة التنفيذ: وفي هذه المرحلة يتم تسليم السلعة من قبل المصرف ومن ثم عملية التحصيل بالطرق المتفق عليها.
- **صور تعامل المصارف الإسلامية مع بيع المرابحة للأمر بالشراء:** (الضريير، 1986) قد تتعامل بعض المصارف الإسلامية بأحدى الصور الثلاث لبيع المرابحة للأمر بالشراء
 - **الصورة الأولى:** المواعدة الملزمة بالاتفاق بين الطرفين مع ذكر مقدار الربح: حيث يتقدم العميل إلى المصرف، طالباً منه شراء سلعة معينة بمواصفات خاصة، وأن يلتزم العميل بشراء السلعة في حال تم توفيرها من قبل المصرف، وذلك حسب الاتفاق (الأشقر، 1995).

○ الصورة الثانية: المواعدة غير الملزمة مقدار الربح غير محدد: وهنا لا يحصل تعاقد مسبق بين العميل والمصرف على إتمام عملية الشراء، بل يحصل مجرد وعد غير ملزم لأي من الطرفين بل هي مجرد رغبة من الطرفين، وقد تتم وقد لا تتم (المهيتي، 1998).

○ الصورة الثالثة: المواعدة ملزمة لأحد الطرفين: فقد يكون المصرف ملزماً بالوفاء اتجاه العميل، في هذه الحالة لا يحق للمصرف أن يبيع السلعة التي اشتراها لصالح العميل، وأما العميل فهو مخير في هذه الحالة، أما في حالة إذا كان العميل ملزماً بالوعد اتجاه المصرف، فليس له أن يرفض شراء السلعة التي قام المصرف بتوفيرها بناء على طلبه، وإذا تراجع العميل عن وعده يلزم قضائياً، أما المصرف في هذه الحالة له الخيار ببيع السلعة لنفس العميل أو لغيره (ملحم، 2005).

■ نبذة عن البنك الإسلامي الفلسطيني:

تأسست شركة البنك الإسلامي الفلسطيني المساهمة العامة المحدودة عام 1995م وقد بدأ نشاطه المصرفي عام 1997م. ويبلغ رأس ماله 74,000,000 مليون دولار أمريكي من أصل رأسمال مصرح به قدره 100,000,000 مليون دولار أمريكي بقيمة اسمية واحد دولار أمريكي للسهم.

يعمل البنك على تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويحرص على منح الجمهور وأصحاب العلاقة تجربة مصرفية مميزة تلبى احتياجاتهم وتواكب التطور التكنولوجي وفي سبيل ذلك يقوم البنك باستخدام وابتكار أدوات مالية نوعية ويقدمها عبر قنوات حديثة، حيث يضم البنك 43 فرعاً ومكتباً، و79 جهاز صراف آلي.

● أهداف البنك: يهدف البنك إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على أساس احكام الشريعة الإسلامية.

■ نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات:

● أولاً: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بالاعتماد على البيانات المالية السنوية للبنك الإسلامي الفلسطيني، سيتم عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونصيب السهم العادي من الأرباح)، وذلك خلال

الفترة الزمنية من (2009 - 2018).

جدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة للفترة 2009 - 2018

المقاييس				العوائد السنوية بالنسبة المئوية
أقل قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
0040.	0280.	0080.	0210.	عائد التمويل بالمربحة للأمر بالشراء (RMPO)
1200.	1.560	4810.	1.145	العائد على الأصول (ROA)
1.020	13.780	4.471	9.760	العائد على حقوق الملكية (ROE)
0100.	2200.	0.739	1340.	نصيب السهم العادي من الأرباح (EPS)

يعرض الجدول رقم (1) وصفاً لكل من (عائد التمويل بالمربحة للأمر بالشراء ويرمز له بالرمز (RMPO)، والعائد على الأصول ويرمز له بالرمز (ROA)، والعائد على حقوق الملكية ويرمز له بالرمز (ROE)، ونصيب السهم العادي من الأرباح ويرمز له بالرمز (EPS)، خلال فترة الدراسة الممتدة عشر سنوات من 2009 حتى 2018 حيث بلغ الوسط الحسابي على التوالي (0210، 1.145، 9.760، 1340)، بانحراف معياري على التوالي (0.080، 4.471، 4810، 0.739)، وبلغت أكبر قيمة على التوالي (0040، 0280، 1.560، 13.780، 2200) في حين كانت أقل قيمة على التوالي (0100، 1200، 1.020).

● ثانياً: اختبار الفرضيات:

● الفرضية الرئيسية:

H_{01} : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمربحة للأمر بالشراء على ربحية البنك الإسلامي الفلسطيني.

وقد تم إخضاع الفرضيات المتفرعة من هذه الفرضية لتحليل الانحدار الخطي البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى:

H_{01-1} : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمربحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في البنك الإسلامي الفلسطيني.

جدول رقم (2) نتائج اختبار أثر التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على الأصول (ROA)

معامل الانحدار				البيان	Sig	F المحسوبة	Adjusted R ²	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	المتغير التابع
T Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B							
0.002	4.622	0.323	1.494	التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء	0.002	21.362	0.693	0.728	0.853	العائد على الأصول

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط ($R = 0.853$) وهذا يشير إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت 0.728 وهي تشير إلى أن العائد على الأصول تساوي (69 %).

كما أن مستوى الدلالة كانت ($F = 0.000$ Sig) وهي أقل من 0.05 عليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على (وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في البنك الإسلامي الفلسطيني).

● الفرضية الفرعية الثانية:

H_{01-2} : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على العائد على حقوق الملكية في البنك الإسلامي الفلسطيني.

جدول رقم (3) نتائج اختبار أثر التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على حقوق الملكية (ROE)

معامل الانحدار				البيان	Sig	F المحسوبة	Adjusted R ²	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	المتغير التابع
T Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B							
0.000	7.597	2.007	15.245	التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء	0.000	57.713	0.863	0.878	0.937	العائد على حقوق الملكية

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط ($R = 0.93$) وهذا يشير إلى وجود

علاقة موجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت $0.878 = R^2$ وهي تشير إلى أن العائد على حقوق الملكية يفسر ما نسبته (86 %).

كما أن مستوى الدلالة كانت ($F = 0.000$ Sig) وهي أقل من 0.05 عليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثانية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على (وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمربحة للأمر بالشراء على العائد على حقوق الملكية في البنك الإسلامي الفلسطيني).

الفرضية الفرعية الثالثة:

H_{01-3} : لا يوجد أثر ذي دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) لتمويل بالمربحة للأمر بالشراء على نصيب السهم من الأرباح في البنك الإسلامي الفلسطيني.

جدول رقم (4) نتائج اختبار أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على نصيب السهم من الأرباح (EPS)

معامل الانحدار				البيان	Sig	المحسوبة F	Adjusted R ²	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	المتغير التابع
Sig مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B							
0.000	9.663	0.027	0.258	التمويل بالمربحة للأمر بالشراء	0.000	93.382	0.911	0.921	0.960	نصيب السهم من الأرباح

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن معامل الارتباط ($R = 0.960$) وهذا يشير إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت $0.921 = R^2$ وهي تشير إلى أن نصيب السهم من الأرباح تساوي (91 %).

كما أن مستوى دلالة ($F = 0.000$ Sig) هي أقل من 0.05

عليه نرفض الفرضية الفرعية العدمية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على (وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمربحة للأمر بالشراء على نصيب السهم من الأرباح في البنك الإسلامي الفلسطيني).

مناقشة اختبار الفرضيات: من خلال اختبارات الفرضيات والنتائج تبين لنا أن

○ الفرضية الفرعية الأولى: بناء على نتائج جدول رقم (2) تبين لنا وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية بين التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء والعاثد على الأصول في البنك الإسلامي الفلسطيني.

○ الفرضية الفرعية الثانية: بناء على نتائج جدول رقم (3) تبين لنا وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية بين التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء والعاثد على حقوق الملكية في البنك الإسلامي الفلسطيني.

○ الفرضية الفرعية الثالثة: بناء على نتائج جدول رقم (4) تبين لنا وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية بين التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء ونصيب السهم من الأرباح في البنك الإسلامي الفلسطيني.

وهذا حسب رأي الباحثين أن السياسات المصرفية للبنك كانت ناجحة وهذا يدل على أن إدارة البنك الفلسطيني الإسلامي لديها كفاءة في إدارة مواردها وأن المجتمع الفلسطيني يفضل التعامل مع المصارف الإسلامية على المصارف التقليدية الربوية.

■ النتائج والتوصيات:

هذا وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات من أهمها:

● أولاً النتائج: أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

1. أظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول في البنك الإسلامي الفلسطيني.
2. تبين من الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على العائد على حقوق الملكية في البنك الإسلامي الفلسطيني.
3. توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمراجحة للأمر بالشراء على العائد على نصيب السهم من الأرباح في البنك الإسلامي الفلسطيني.
4. اتضح لنا بأن المصرف يواجه أغلب موارده المالية المتاحة في التمويل بالمراجحة للأمر بالشراء مما ساهم في تحقيق عوائد مجزية مقارنة بصيغ التمويل الأخرى.

● ثانياً التوصيات:

1. التوسع في توظيف الموارد المالية للبنك بتفعيل أكثر لصيغ التمويل الإسلامية الأخرى مثل المضاربة والمشاركة والسلم . الخ
2. العمل على تحقيق التوازن بين صيغ التمويل الإسلامية.
3. نوصي بمزيد من الدراسات المستقبلية في صيغ التمويل الإسلامية وخاصة في البيئة المحلية.
4. نوصي بدراسة مستقبلية بالمقارنة بين صيغ التمويل الإسلامية وأثرها على ربحية المصارف الإسلامية.

■ المراجع

1. أبو زيد، بكر (1986) المراجعة في المصارف الإسلامية، بحث منشور، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، العدد 5، الجزء الثاني، جدة، السعودية.
2. ابن قدامة، موفق الدين (1997). النفني، كتاب البيوع، ج6، تحقيق عبد الله التركي و عبدالفتاح الحلو، ط3، دار علم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
3. ابن منظور، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (2005) لسان العرب ج4، د ط، درا الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
4. ابن رشد، أبي الوليد (2004). بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج3، د ط، دار الحديث، القاهرة، مصر.
5. التويجري، محمد بن إبراهيم (2013). مختصر الفقه الإسلامي في ضوء القرآن والسنة، كتاب البيوع، ط15، دار أصدقاء المجتمع، الرياض، السعودية.
6. الدردير، أبي البركات (1986). الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، ج3، تحقيق مصطفى وصفي، د ط، دار المعارف، القاهرة، مصر.
7. الرافي، أبي القاسم (1997). فتح العزيز وشرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، ج4، تحقيق على معوض و عادل الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
8. السريخسي، شمس الدين (1989)، المبسوط، د، ط2، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
9. الشربيني، شمس الدين (1997). مُغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج2، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
10. الهيتي، عبدالرزاق رحيم (1998)، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، دار

- أسامة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- 11 . الأشقر، محمد سليمان(1995) ، بيع المراجحة كما تجرته البنوك الإسلامية، ط2، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 12 . المصري، رفيق(1987). بيع المراجحة للأمر بالشراء، بحث منشور، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، العدد الخامس، الجزء الثاني، جدة، السعودية.
- 13 . الحنيطي،هنا، وملاحيم،ساري(2016). أثر سعر المراجحة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية، بحث منشور، مجلة أردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 4، عمان، الأردن.
- 14 . الكباشي، المكاشفي طه (2008). بيع المراجحة والبيع بالتقسيط ودورها في المعاملات المصرفية في الفقه الإسلامي، بحث مقدم في ندوة المعاملات المالية للمسلمين في أوروبا، الدورة الثامنة عشر للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن، أيرلندا .
- 15 . الضرير، محمد (1986) المراجحة للأمر بالشراء، بحث منشور، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، منظمة المؤتمر الإسلامي، العدد 5، الجزء الثاني، جدة، السعودية.
- 16 . عبادة، إبراهيم عبدالحليم(2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس، عمان، الأردن.
- 17 . رقاودة، نبيلة (2016). دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.
- 18 . سمحان، حسين محمد (2013): أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الطبعة 1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان الأردن.
- 19 . حمود، سامي،(1976) : بيع المراجحة للأمر بالشراء، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد الخامس، ج 5 .
- 20 . قنطجي، سامر مظهر(2010). صناعة التمويل في المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية، د ط، شعاع لنشر والعلوم، حلب، سورية.
- 21 . كاظم،على، ويوسف، اعتدال(2009)، ما هية بيع المراجحة المصرفية، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد23، مجلد6 ، جامعة بغداد ، العراق .
- 22 . ملحم، أحمد سالم (2005) بيع المراجحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

23. www.alwaqt.com

24. www.islamicbank.ps